

Distr.: General
5 June 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء المتعلق بالتنسيق: البرنامج الطويل الأجل لتقديم

الدعم إلى هايتي

إعداد وتنفيذ البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الأمين العام

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | |
|--------|---------|---|
| ٣ | ٣-١ | مقدمة |
| ٤ | ١١-٤ | الحالة الوطنية والاقتصادية العامة |
| ٤ | ٧-٤ | الحالة الوطنية |
| ٥ | ١٤-٨ | الحالة الاقتصادية |
| ٥ | ١١-٩ | ١ - الصعوبات الحالية في مجال الاقتصاد الكلي |
| ٧ | ١٤-١٢ | ٢ - بيئة التعاون الدولي |
| ٨ | ٢٤-١٥ | ثالثا - وجود الأمم المتحدة في هايتي |
| ٨ | ١٨-١٥ | ألف - ولاية بعثة الأمم المتحدة الجديدة |

* E/2000/100

| | | | |
|----|-------|--|---|
| ٩ | ١٩ | نظام المنسق المقيم | باء - |
| ١٠ | ٢٠ | الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي | جيم - |
| | | استعراض الأنشطة الإنمائية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في ١٩٩٩ | دال - |
| ١٠ | ٢٤-٢١ | | |
| ١٣ | ٣٤-٢٥ | | رابعاً - التقدم المحرز في اتجاه إعداد برنامج دعم طويل الأجل |
| ١٤ | ٣٢-٢٧ | | ألف - التقييم القطري المشترك |
| ١٦ | ٣٤-٣٣ | | باء - الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر |
| ١٧ | ٣٧-٣٥ | | خامساً - الاستنتاجات |
| ١٩ | | | المرفق |

أولا - مقدمة

١ - اعترف مجلس الأمن، حين مدد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هاييتي، في قراره ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بأن تقديم المساعدة الدولية أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في هاييتي، ودعا هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الإسهام في صياغة برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هاييتي. وفيما بعد، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤/١٩٩٩ المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩، فريقا استشاريا مخصصا لهاييتي، اضطلع بتقييم للبعثة المرسلة إلى هاييتي، وأجرى مشاورات واسعة النطاق وقدم توصيات إلى المجلس (A/1999/103) في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩. وكانت التوصيات تستهدف أن تؤكد أن مساعدة المجتمع الدولي المقدمة دعما لحكومة هاييتي بغرض تحقيق التنمية المستدامة كانت كافية ومتسقة وحسنة التنسيق وفعالة.

٢ - وقد اتخذ المجلس، بناء على توصيات الفريق الاستشاري المخصص، القرار ١١/١٩٩٩ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي طلب في الفقرة ٢ منه إلى الأمين العام أن يتخذ، بالتشاور مع حكومة هاييتي، "الخطوات اللازمة لوضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل، على أساس الأولوية، لدعم هاييتي"، وحدد قطاعات التنمية الرئيسية التالية التي ينبغي أن يستهدفها برنامج تقديم الدعم: التعليم، وبناء السلم، والقضاء على الفقر، والاندماج الاجتماعي، والعمالة المنتجة، والتجارة، والإنعاش الدائم، والتنمية المستدامة. وتنطوي الاستراتيجية الشاملة المتوخاة على بناء القدرات في المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على السواء.

٣ - والتقارير الحالي مقدم عملا بالقرار ١١/١٩٩٩، الذي طلب فيه المجلس، من أجل دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠، تقريراً تجميعياً متكاملًا عن إعداد وتنفيذ البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هاييتي، يتضمن ملاحظات وتوصيات بشأن عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية في مجال اختصاص كل منها. ويتناول التقرير التقدم المحرز والصعوبات التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة، في هذا الصدد، في الفترة الممتدة من آب/أغسطس ١٩٩٩ عقب اتخاذ القرار إلى أيار/مايو ٢٠٠٠. وهو يكمل التقارير المرحلية المقدمة حديثاً عن بعثة الشرطة التابعة للأمم المتحدة في هاييتي والبعثة المدنية الدولية المشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة والتقارير التي ستقدم بانتظام على أساس ما دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٩٣/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه البعثة المدنية الدولية للدعم في هاييتي كي تحل محل بعثة

الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هاييتي والبعثة المدنية الدولية في هاييتي، التي انقضت ولايتهما في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠.

ثانياً - الحالة الوطنية والاقتصادية العامة

ألف - الحالة الوطنية

٤ - منذ حزيران/يونيه ١٩٩٧، حين استقالت الحكومة المشككة على النحو الواجب، عانت هاييتي من مأزق سياسي متواصل. فالانتخابات البرلمانية والمحلية التي كان ينبغي أن تجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لم تتحقق، فأدى ذلك إلى خلق فراغ مؤسسي نتيجة لعدم تجديد البرلمان والمجالس المحلية عندما انتهت ولاياتها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وحكم الرئيس والحكومة الانتقالية المعينة في آذار/مارس ١٩٩٩ البلد دون برلمان ودون مجالس محلية مشككة على النحو الواجب. وقد مكن اتفاق تم التوصل إليه بين الرئيس وائتلاف من أحزاب المعارضة يعرف باسم "منبر التشاور" من إقامة مجلس انتخابي مؤقت لتنظيم الانتخابات البرلمانية والبلدية. ويرجع الفضل جزئياً إلى الدعم المالي الكبير الذي قدمه المجتمع الدولي، والدعم التقني المباشر الآتي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة عن طريق المؤسسة الدولية، لتنظيم الانتخابات، في إحراز تقدم جيد في مجال التحضير للانتخابات. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، سجل في قوائم التصويت أكثر من ٤ ملايين من السكان الذي يحق لهم التصويت الذين يقدر عددهم بـ ٤,٣ ملايين نسمة.

٥ - وقد أدت نواحي الضعف التقني والمشاكل التنظيمية التي يعاني منها المجلس الانتخابي المؤقت إلى استحالة التقييد بموعد ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٠ المحدد للجولة الأولى من الانتخابات وتعيين برلمان جديد بحلول يوم الاثنين من الأسبوع الثاني من حزيران/يونيه، وهو الموعد الذي حدده الدستور للبداية الأولى للدورة البرلمانية الثانية للسنة. وقد جرت الاستعدادات العامة للاقتراع في جو من العنف، تميز بمقتل ١٤ شخصا بدوافع سياسية، منهم رجل صحافة وإذاعي بارز هو جان دومينيك. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قام الرئيس بريفال رسمياً بتحديد الموعدين، وفقاً لما اقترحه المجلس الانتخابي المؤقت، وهما ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠ للجولة الأولى للانتخابات و٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ للجولة الثانية المحتملة. وعند إعداد هذا التقرير، كانت الجولة الأولى قد بدأت لتوها على النحو المخطط له، في جو من اللاعنف وبعدها كبير من الناخبين، رغم ورود بعض التقارير عن أعمال تزييف وغير ذلك من الحالات التي لا يقاس عليها.

٦ - وتركز ولاية الحكومة الانتقالية المشككلة في آذار/مارس ١٩٩٩ على العمل مع المجلس الانتخابي المؤقت لتيسير تنظيم الانتخابات العامة المقبلة، وتحديد الأولويات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل التي يمكن أن تشرع الحكومة اللاحقة في تناولها على أساس أكثر استدامة. وتركز خطة عمل الحكومة التي صدرت في أيار/مايو ١٩٩٩ على ما يلي: (أ) إعادة تثبيت دور الحكومة بوصفها عاملاً ميسراً للإجراءات في مجال التنمية؛ (ب) إعادة تنشيط الإنتاج الزراعي؛ (ج) الإسهام في الحد من التدهور السريع في البيئة الطبيعية؛ (د) إصلاح الهياكل الأساسية المادية؛ (هـ) تخفيف الفقر من خلال تنمية الموارد البشرية؛ (و) القيام على نحو فعال بتنسيق إجراءات التنمية على المستوى الوطني.

٧ - وكما تشرع الحكومة في هذا البرنامج، تحتاج إلى الدعم التقني والمالي الذي يقدمه المجتمع الدولي. غير أن تناول الأزمة السياسية، والافتقار إلى المؤسسات الديمقراطية التي تعمل على نحو كامل، والتأخير الطويل فيما يتعلق بتنظيم الانتخابات أدى إلى تردد الجهات المانحة في تزويد الحكومة بالدعم الذي يلزمها لتنفيذ خطة عملها. وأعرب المجتمع الدولي للسلطات الهايتية عن قلقه إزاء الأثر السلبي الذي يخلفه الجمود السياسي في المؤسسات الرئيسية للدولة، وإزاء استمرار مقبولية البلد بالنسبة للمعونة الإنمائية الرسمية.

باء - الحالة الاقتصادية

٨ - على الرغم من التقدم المحرز منذ عودة الحكومة الدستورية في عام ١٩٩٤ في مجال تحسين إطار الاقتصاد الكلي، ما زالت حالة هايتي الاقتصادية والاجتماعية تدعو إلى القلق. وقد قدر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ مؤشر التنمية البشرية في هايتي بـ ٠,٤٣٠، وهو أدنى بكثير من المتوسط البالغ ٠,٧٥٦ بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واستناداً إلى تقييم آذار/مارس ١٩٩٨ لحالة الفقر في هايتي، يقدر البنك الدولي أن حوالي ٨٠ في المائة من السكان الريفيين مازالوا فقراء، وإن حوالي ثلثهم يعتبرون في حالة فقر شديد. وفضلاً عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد، لم تتم معالجة توزيع الثروة الشديد التفاوت. فمن المقدر أن حوالي ٤ في المائة من السكان يمتلكون ٦٦ في المائة من إجمالي موارد البلد، وأن ١٦ في المائة منهم يمتلكون ١٤ في المائة، وأن ٧٠ في المائة منهم لا يمتلكون سوى ٢٠ في المائة من الموارد، في حين أن ١٠ في المائة يعتبرون معدمين.

١ - الصعوبات الحالية في مجال الاقتصادي الكلي

٩ - حققت هايتي خلال السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ بعض الإنجازات الاقتصادية الإيجابية، على الرغم من أن هذه الإنجازات كانت متواضعة. فبفضل القوة المتزايدة في

الانتاج في قطاعي الزراعة والتشييد، نما الاقتصاد بنسبة تقدر بـ ٢,٢ خلال تلك السنة، في حين أن العمالة في قطاع تجميع الصادرات ارتفعت على نحو معتدل لتبلغ حوالي ٣٠.٠٠٠ وظيفة بمرتب. وتمت تغذية هذا النمو جزئياً بالتحويلات التي يرسلها الهايتيون الذين يعيشون في الخارج، في حين أن تدفقات نقد المخدرات ربما أسهم كذلك في التوسع في بعض القطاعات.

١٠ - غير أن العجز في الحساب الجاري ازداد إلى ٧,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن التضخم، الذي انخفض من ١٧ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إلى ٨,٣ في المائة في عام ١٩٩٨ نتيجة لاعتدال السياسات المالية والنقدية، ارتفع فبلغ ١٠ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وساعد ازدياد إيرادات خزينة الدولة على الحفاظ على عجز ميزانية الحكومة المركزية عند نسبة ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ازداد العجز باطراد فأدى ذلك إلى حدوث ضغط على العملة المحلية، الغورد، التي فقدت حوالي ١٧ في المائة من متوسط قيمتها في مقابل دولار الولايات المتحدة وذلك في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وآذار/مارس ٢٠٠٠. وقد تتزايد صعوبة هذه الحالة على مدى الأشهر القليلة القادمة نتيجة للزيادات الكبيرة في أسعار الوقود الدولية، وتلك الحكومة في زيادة أسعار الوقود المحلية خلال الفترة الانتخائية. وقد يبلغ العجز في إيرادات النفط حوالي ٥٠٠ مليون غورد (٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠.

١١ - وقد تفاقم العجز في الإيرادات من جراء الإنفاق على مشاريع الأشغال العامة التي بدأت بها الحكومة، إذ اضطرت إلى التمويل من البنك المركزي بما يزيد على ٨٠٠ مليون غورد تم تحديدها في صندوق النقد الدولي من أجل تمويل البنك المركزي للسنة المالية بأكملها (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠). وبلغ العجز المالي حوالي ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أي حوالي ١٠٥٠ مليون غورد) في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٠، بمبلغ مماثل مول من البنك المركزي. وابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اتخذت السلطات عددا من الخطوات لوقف تدهور الغورد. من هذه الخطوات إبرام بروتوكول لإدارة النقدية بين البنك المركزي ووزارة المالية بهدف الحد من تمويل البنك المركزي للميزانية، مما أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات الفائدة على سندات البنك المركزي، وزيادة معدلات الاحتياطي اللازمة. وكان لهذه التدابير بعض الأثر الإيجابي، إذ أدى إلى تخفيض سرعة الإنفاق الأميري، وتخفيض ضغوط الطلب وتوقعات انخفاض سعر العملة والتضخم. غير أن من العوامل الرئيسية التي أدت إلى انخفاض قيمة

العملة الوطنية الاضطراب الذي نشأ عن تقلقل الحالة السياسية والتأخير الذي طرأ على العملية الانتخابية.

٢ - بيئة التعاون الدولي

١٢ - على الرغم من أن الجمود السياسي منذ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أعاق إلى حد بعيد الموافقة على برامج جديدة تمولها الجهات المانحة، ظلت هاييتي تتمتع بمستوى مرتفع نسبياً من المعونة الخارجية حتى سنة ١٩٩٨ وإلى نهايتها. وبدل تقرير التعاون الإنمائي لعام ١٩٩٨، الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن نفقات المعونة الخارجية عن تلك السنة بلغت ٣٥٦ مليون دولار، وفي ذلك ارتفاع عن المبلغ ٣٥١ مليون دولار الذي وصلت إليه في عام ١٩٩٧، لكنه أدنى بكثير من مستوى الـ ٥٣٤ مليون دولار الذي تم الإبلاغ عنه بالنسبة لعام ١٩٩٥، بعد عودة النظام الدستوري مباشرة. أما المعونة الأجنبية المقدمة إلى هاييتي في عام ١٩٩٨ فتمثل ٤٧ دولاراً أمريكياً للفرد و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أعلى بكثير من المعدل البالغ ٢٠ دولاراً للفرد و ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لبلدان أخرى من بين أقلها نمواً. وارتفاع مستوى المعونة الأجنبية يؤكد على الحاجة إلى بناء قدرة على تنسيق المعونة على نحو سليم استناداً إلى أولويات إنمائية وطنية محددة بوضوح.

١٣ - ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التعاون الإنمائي، فإن المعونة المتعددة الأطراف المقدمة إلى هاييتي في عام ١٩٩٨ بلغت ٥٢,٤ في المائة من مجموع مدفوعات المعونة لتلك السنة. وكانت الجهات المانحة المتعددة الأطراف الرئيسية مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (٦٨ مليون دولار)، والاتحاد الأوروبي (٥٨ مليون دولار)، والبنك الدولي (٢٩ مليون دولار). وقدمت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، ٣٩ مليون دولار. وفضلاً عن ذلك، قدم صندوق النقد الدولي حوالي ٢٠ مليون دولار دعماً لجهود إعادة البناء عقب وقوع إعصار جورج. وتمثل المعونة الثنائية ٤٧ في المائة من مجموع المدفوعات، قدمت الجزء الرئيسي منها الولايات المتحدة (٩٥ مليون دولار)، وكندا (٢٩ مليون دولار)، وفرنسا (١٧ مليون دولار)، في حين بلغت مدفوعات المنظمات غير الحكومية حوالي ٣ ملايين دولار. وكانت القطاعات الإنمائية الرئيسية التي استهدفتها المساعدة الأجنبية، المعونة الإنسانية (٢٠ في المائة)، والتنمية الإقليمية (١٤ في المائة)، والقطاعات الاجتماعية (١٣ في المائة)، وشؤون الحكم (١١ في المائة)، والزراعة (١٠ في المائة). وكان ٧٥,٥ في المائة من مجموع المساعدة على شكل منح، و ٢٤,٥ في المائة على شكل قروض.

١٤ - وعلى الرغم من أن مستويات المعونة الحالية لا بأس بها، فإنها لا تكاد تكفي لمعالجة الفقر الشعبي المتأصل في هايتي على نحو خطير. وفضلا عن ذلك، دفعت هايتي ثمنا عاليا عندما انخفضت تدفقات المعونة الخارجية خلال فترة الأزمة البرلمانية التي دامت ٢٠ شهرا. وفي الفترة بين آذار/مارس ١٩٩٧ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ قدر أن البلد خسّر حوالي ٥٠٠ مليون دولار من موارد المعونة الأجنبية الجديدة التي سبق أن خصصتها لها المؤسسات المالية الدولية نظرا لعدم صدور موافقة برلمان هايتي على القروض الإنمائية الجديدة. ولكي تحافظ الحكومة على فعالية هذه القروض انتظارا لصدور الموافقة البرلمانية. اضطرت إلى دفع رسوم الالتزام بالنسبة لبعض هذه القروض، فزاد ذلك من أعبائها المالية. وفضلا عن ذلك، لم يكن بالإمكان تحريك عملية المجموعة الاستشارية، التي يَسرّها البنك الدولي، وهي المنبر الرئيسي لحوار السياسة العامة بين الحكومة وكبرى شركائها الإنمائيين. ونتيجة لذلك، اضطرت البلاد إلى وقف مبادرات الإصلاح المشتركة التي تهدف إلى حل مشكلة نواحي الضعف الحالية في كبرى المؤسسات الوطنية، التي كان يمكن أن تؤدي دورا هاما في إدارة المساعدة الأجنبية وتنسيقها، بما في ذلك وضع برنامج الدعم الطويل الأجل الذي توخاه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩.

ثالثا - وجود الأمم المتحدة في هايتي

ألف - ولاية بعثة الأمم المتحدة الجديدة

١٥ - في الفقرة ٨ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩، أوصى المجلس الجمعية العامة بأن تعيد النظر في جميع جوانب ولاية وعمليات البعثة المدنية الدولية في هايتي على ضوء الحالة السائدة في هايتي وأن تنظر في تجديد ولاية مكون الأمم المتحدة في تلك البعثة؛ وفي الفقرة ١٠ أوصى المجلس الجمعية العامة بالنظر في وضع برنامج خاص للأمم المتحدة لتدريب الشرطة الوطنية الهايتية وتقديم المساعدة التقنية إليها؛ وأوصاها في الفقرة ١١ بأن تطلب إلى الأمين العام مواصلة مساعيه الحميدة في هايتي عن طريق مثله والإبقاء على المكتب الموجود فيها والذي سيتولى أيضا مسؤولية إدارة أي بعثة مدنية جديدة تقرر إيفادها الأمم المتحدة.

١٦ - وقد أيدت الجمعية العامة في قرارها ١٩٣/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٩، توصيات المجلس الواردة في قراره ١١/١٩٩٩ وأنشأت، بطلب من الحكومة الهايتية، البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي لتحل محل بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي، اللتين من المقرر أن تنتهي ولايتهما في ١٥

آذار/مارس ٢٠٠٠. لذلك ينبغي التشديد على التواصل الإيجابي القائم بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

١٧ - وتركز ولاية البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي على ثلاثة أعمدة للدعم هي: الشرطة وحقوق الإنسان والعدالة. وتعزز البعثة أيضا تقديم الدعم التقني لتطوير المؤسسات الديمقراطية. ومن المقرر أن تنسق البعثة المدنية الدولية للدعم أنشطتها على نحو وثيق مع أنشطة الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المقيمة في هايتي، وبخاصة الوكالات النشطة في المجالات التي تقع ضمن مجالات الدعم الذي تقدمه البعثة الدولية، من أجل ضمان التكامل والسلاسة في عملية تسليم الأنشطة عند انتهاء ولايتها. وتجري حاليا المناقشات مع السلطات الهايتية بغية توضيح الأدوار ووضع الصيغ النهائية لبرامج العمل.

١٨ - ولم تتمكن البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي بعد من الشروع في برنامجها الخاص بالمساعدة التقنية بسبب تأخر وصول اشتراكات المانحين في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ لهذه البعثة. ففي رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/54/819)، كتب الأمين العام قائلا إن الجمعية العامة قد تود "النظر في إنهاء البعثة ونقل أنشطتها الفنية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدلا من الإبقاء على حضور في هايتي يقتصر على الموظفين الأساسيين ويتعذر عليه الاضطلاع بالأنشطة المتوخاة في مجالات العدالة وحقوق الإنسان والشرطة". وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، أبلغت اللجنة الخامسة التابعة للجمعية أن اشتراكا كبيرا قد ورد من الولايات المتحدة الأمريكية وأن اشتراكا آخر يتوقع استلامه من كندا قريبا، حيث بلغت بذلك الأموال المتاحة ١٣,٢ مليون دولار من أصل المبلغ المتوقع وقدره ١٤,٧ مليون دولار. ولذلك، توجد البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي الآن في وضع يمكنها من تنفيذ ولاياتها المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية.

باء - نظام المنسق المقيم

١٩ - تتكون الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في هايتي من ١٠ وكالات مقيمة، منها مؤسسات بریتون وودز والمنظمة الدولية للهجرة. وقد تم تعزيز التنسيق تدريجيا على مدى السنتين الماضيتين بإنشاء فريقين عاملين تشمل أهدافهما المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة، وإطلاق عملية التقييم القطري المشترك التي ستؤدي في عام ٢٠٠٠ إلى صياغة إطار للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ضمن النطاق الأوسع لبرنامج الأمين العام الإصلاحية. ومن أجل كفاءة التعاون الوثيق والتكامل بين الوكالات المقيمة والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٣/٥٤، إلى

المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة أن يواصل قيامه بدور نائب ممثل الأمين العام/رئيس البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي.

جيم - الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي

٢٠ - يقدم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، السيد أداما دينغ، تقاريره إلى الجمعية العامة وإلى لجنة حقوق الإنسان. فقد قدم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين (انظر A/54/366) وقدم عرضاً شفويًا في الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وركز السيد دينغ في عرضه على الحالة المزرية التي يشهدها قطاع العدالة في هايتي، الذي يتميز بخلل في النظام الجنائي وعدم استقلال القضاة والمدعين العامين، وبالإمكانية المحدودة للهوء إلى العدالة. وشدد على أن عملية تنفيذ خطة عمل لإصلاح النظام القضائي كانت صعبة بسبب عدم وجود برلمان. ودعا الخبير المستقل أيضا إلى تعزيز دور مفوضية حقوق الإنسان في مجالي المساعدة التقنية ورصد حقوق الإنسان.

دال - استعراض الأنشطة الإنمائية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في ١٩٩٩

٢١ - خلال عام ١٩٩٩، اضطلعت مؤسسات الأمم المتحدة بأنشطة في مجال المتابعة المنسقة للمؤتمرات التي رعتها الأمم المتحدة بالإضافة إلى المجالات التي تغطيها الولايات المحددة للوكالات. فقد أجرى كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة وطنية بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في ١٩٩٥ ويسراً مشاركة هايتي في الأعمال التحضيرية لمؤتمر كوبنهاغن + ٥. وساعدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة حكومة هايتي على تقييم وضع متابعة مؤتمر جومتان بشأن إتاحة التعليم للجميع استعداداً لمُنْتدى دكار العالمي المزمع عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، في حين أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبعثة المدنية في هايتي ومفوضية حقوق الإنسان ساعدت الحكومة في إعداد تقريرها الأول عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٢٢ - وكجزء من متابعة الأمم المتحدة للإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً الذي تشارك في رعايته منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ولجنة التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ساعدت الأمم المتحدة في تنظيم مائدة مستديرة جمعت بين الحكومة والقطاع الخاص والمانيين الرئيسيين في عام ١٩٩٩، وذلك كخطوة أولى نحو مساعدة هايتي في وضع سياسة شاملة لترويج التجارة. ورغم أن الحالة السياسية السائدة

أدت إلى استجابة المانحين لمقترحات التمويل بصورة ضعيفة نسبياً، فقد شكلت المائدة المستديرة نقطة انطلاق لحوار بشأن السياسات العامة بين هايتي وشركائها التجاريين، ولإدماج الدعم المتصل بالتجارة في أي برنامج دعم ينفذه المجتمع الدولي مستقبلاً.

٢٣ - وواصلت وكالات منظومة الأمم المتحدة، ضمن إطار ولاية كل منها، دعمها لهايتي في مجال بناء القدرات في عدد كبير من المجالات البرنامجية. ومن بين ما تشمله هذه المجالات ما يلي:

? دعم الزراعة المستدامة (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي)؛

? الدعم المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية (بعثة الشرطة المدنية الدولية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

? التدريب في مجال حقوق الإنسان، ورصد هذه الحقوق، والإبلاغ عنها، بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة (البعثة المدنية الدولية في هايتي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛

? الأعمال التحضيرية للتعداد الوطني وتعزيز عملية جمع إحصاءات القطاع الاجتماعي (صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)؛

? إجراء الدراسات وتقييم فرص العمل المنتج (منظمة العمل الدولية، واليونسكو، والمنظمة الدولية للهجرة)؛

? دعم العائدين الهايتيين المطرودين من الجمهورية الدومينيكية (المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية)؛

? دعم عملية المصالحة وتقديم المساعدة التقنية للعملية الانتخابية (بعثة الشرطة المدنية الدولية التابعة للأمم المتحدة في هايتي - البعثة الدولية المدنية في هايتي حالياً -، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووحدة الدعم الانتخابي التابعة لإدارة الشؤون السياسية)؛

- ? مواصلة دعم عملية اللامركزية والإصلاح الإداري (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛
- ? تعزيز عملية تنفيذ السياسة النقدية والضريبية، وتحديث وزارة الاقتصاد والمالية ومصرف جمهورية هايتي (صندوق النقد الدولي)؛
- ? تحديث الدولة وإصلاح القطاع العام (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)؛
- ? إعداد خطة وطنية لإدارة الكوارث (البرنامج الإنمائي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة)؛
- ? تعزيز خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك الخدمات المقدمة للشباب (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛
- ? تعزيز التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في البلاد (برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، من خلال الفريق المواضيعي التابع للأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وجميع الوكالات الراعية له الموجودة في هايتي)؛
- ? الدعوة لحقوق الطفل (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية)؛
- ? بناء القدرات الوطنية والمحلية وتمكين المجتمع المحلي في مجال الرعاية الصحية للأطفال والطفل والتعليم الابتدائي (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)؛
- ? محور الأمية والتدريب المهني، وبخاصة للمهمشين من الشباب والبالغين الشباب (اليونسكو)؛
- ? تنفيذ برنامج منسق للتغذية في المدارس، لفائدة أضعف الفئات من أطفال المدارس (برنامج الأغذية العالمي)؛
- ? أنشطة حماية البيئة وإدارتها (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج الإنمائي)؛
- ? تحسين خدمات النقل الجوي واستغلال المطارات (منظمة الطيران المدني الدولي)؛
- ? تحسين القطاع البحري للبلاد، بما في ذلك وضع التشريعات وتقديم التدريب من أجل كفاءة ملاحه أكثر أماناً (المنظمة البحرية الدولية)⁽¹⁾؛

٢٤ - وعقدت منظومة الأمم المتحدة في هايتي والجمهورية الدومينيكية اجتماعهما المشترك الأول في أيار/مايو ١٩٩٩، منشئين بذلك عملية تشاور ستستمر في عام ٢٠٠٠ وما بعده. وكان من نتائج هذا الاجتماع التنظيم المشترك لحلقات دراسية بشأن أثر الرق في كلا البلدين (بدعم من اليونسكو، والمنظمة الدولية للهجرة، والبرنامج الإنمائي) وبشأن الهجرة (بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي).

رابعاً - التقدم المحرز في اتجاه إعداد برنامج دعم طويل الأجل

٢٥ - وفقاً للقرتين ذواتي الصلة للقرارين ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، شددت الجمعية العامة على "أن الخطط والأولويات الوطنية تشكل الإطار المرجعي العملي الوحيد لبرمجة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد الوطني في إطار منظومة الأمم المتحدة" وأكدت على أن الحكومات المتلقية تقع عليها "المسؤولية الأولى عن القيام، على أساس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بتنسيق كافة أنواع المساعدة الخارجية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف"، وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد في قراره ١١/١٩٩٩ "الدور القيادي لحكومة هايتي في جميع جوانب الإنعاش الخاصة بهايتي".

٢٦ - ويستنتج من المنظور المذكور أعلاه أن عملية إعداد برنامج طويل الأجل لدعم هايتي، على النحو الذي أوصى به مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن تسترشد باستراتيجية إنمائية تُملك وتُدار وتُنسق وطنياً وأن تكون معدة لدعم هذه الاستراتيجية، إذا أريد لهذه العملية أن تكون ذات مصداقية وفعالية. وتسليماً بهذا الواقع كما يجب، قررت السلطات الهايتية في ١٩٩٩ وضع استراتيجية إنمائية متوسطة الأجل تشكل إطاراً مرجعياً للجهود الإنمائية الوطنية، بالنسبة إلى البرامج التي يمولها المانحون في هايتي. وكخطوة أولى، تقرر إجراء تقييم شامل لحالة التنمية البشرية السائدة في البلاد من أجل تحديد الحالة التي ستشكل المقياس الأساسي لوضع هذه الاستراتيجية، كما تقرر إجراء هذا التقييم باستخدام آلية التقييم القطري المشترك التي اقترحتها منظومة الأمم المتحدة. وستكون نتائج التقييم القطري المشترك بمثابة الموجه لعملية وضع استراتيجية الحكومة وخطة عملها التي سيدعمها المجتمع الدولي من خلال برنامج الدعم الطويل الأجل الذي طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واستناداً إلى نتائج التقييم القطري المشترك، ستقوم منظومة الأمم

المتحدة بتعزيز استراتيجيتها التنسيقية الخاصة بها وبوضع إطار للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سيوضح المساهمة الخاصة التي ستقوم بها منظومة الأمم المتحدة في برنامج الدعم هذا.

ألف - التقييم القطري المشترك

٢٧ - يعد التقييم القطري لهايتي عملية خاصة قطرية تستهدف استعراض وتحليل حالة التنمية على الصعيد الوطني وإلى استجلاء التحديات والأولويات الرئيسية القائمة في مجال التنمية بالإضافة إلى القدرات والإمكانات الوطنية ذات الصلة، كأساس للدعوة في مجال السياسات العامة والتخطيط الوطني. وتقوم حاليا السلطات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة سوية بإجراء عملية تشاركية ودينامية، للمجتمع بين جميع الجهات الفاعلة الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وجماعة المانحين ومنظومة الأمم المتحدة (بما فيها مؤسسات بریتون وودز). ويشمل نهج هذه العملية إجراء تحليلات متعمقة لأداء السياسة العامة في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك تقييم حالة المتابعة المنسقة لاتفاقيات الأمم المتحدة، وإعلاناتها وخطط عمل مؤتمرات القمة التي تعقدها. وتعتمد هذه العملية جزئياً على الدراسات القطاعية والمواضيعية الماضية والجارية، وتجري دراسات تحليلية جديدة عند اللزوم لغرض التوصل إلى توافق في الآراء بين هايتي وشركائها الإنمائيين بشأن الحالة الراهنة للتنمية في البلد وبشأن التحديات والأولويات المتصلة بالتنمية التي يتعين التصدي لها. ومن نتائج التقييم القطري المشترك أيضاً إنشاء قاعدة بيانات موحدة ومصنفة للإحصاءات الاجتماعية، سيحتفظ بها المعهد الهايتي للإحصاءات.

٢٨ - وفي الفترة ما بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، جرت مشاورات موسعة بين السلطات الوطنية، والمجتمع المدني، وجماعة المانحين، ومنظومة الأمم المتحدة بشأن مضمون هذه العملية وتوقيتها، لا سيما بالنظر إلى العملية الانتخابية الجارية، وبشأن روابطها بعملية الفريق الاستشاري، الذي يعد الآلية الرئيسية للتنسيق بين المانحين في البلد التي ييسرها البنك الدولي. وقد ساعدت هذه المشاورات على تسليط الضوء على إمكانات التقييم القطري المشترك في الوقت الحاضر من حيث تحسين التفاهم اللازم بين الشركاء الإنمائيين فيما يتعلق بطبيعة برنامج الدعم الذي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعملية صياغته وطريقة تنفيذه. وأتاحت هذه المشاورات حصول تكامل أوثق بين التقييم القطري المشترك وغيره من الدراسات التحليلية والاستقصائية القطاعية والمواضيعية التي يراها الشركاء الآخرون، حيث كفلت هذه المشاورات كذلك إدراج نتائج هذا التكامل بصورة صحيحة في عملية التقييم القطري المشترك من أجل تفادي تكرار الأعمال.

٢٩ - وعقب هذه المشاورات الأولية، تم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تحديد توجه التقييم القطري المشترك وهياكله الفنية. وشملت هذه الهياكل لجنة التوجيه، التي تتألف من رئيس الوزراء، ووزير التخطيط، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ والأمانة الفنية؛ والفريق العامل الموسع، وجمعت بين ما يزيد على ٢٠٠ خبير وطني ودولي في القطاعات الإنمائية الرئيسية. وقد تم جلب هؤلاء الخبراء من المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، ومعاهد البحث، ومنظومة الأمم المتحدة، وجماعة المانحين. وتقع المواضيع المختارة للأفرقة العاملة الـ ١٨ ضمن خمسة مجالات مواضيعية عامة هي: الحكم، والاقتصاد، والخدمات الاجتماعية، والثقافة والسلام، والتنمية المكانية والبيئة. وبالإضافة إلى هذه الأفرقة العاملة، هناك دراسة مستقلة جارية لتقييم حالة المتابعة المنسقة في هايتي للمؤتمرات والاتفاقيات والإعلانات التي ترعاها الأمم المتحدة. وستشكل تقارير الأفرقة العاملة والدراسات الجارية مساهمات مباشرة في إعداد وثيقة التقييم القطري المشترك.

٣٠ - وقد أثبت التقييم القطري المشترك عدم وجود إحصاءات موثوقة حالياً للقطاعات الاجتماعية الرئيسية، الأمر الذي يستحيل معه إنشاء مجموعة مصنّفة لخصائص الفقر ووضع مؤشرات ومقاييس للحد من الفقر. وتبذل وكالات الأمم المتحدة الموجودة في هايتي حالياً جهوداً متواصلة كبيرة لحل هذه المسألة^(١).

٣١ - وقد وضعت جميع الأفرقة المواضيعية الآن الصيغ النهائية لأعمالها وقدمت تقاريرها. وبدأت عملية صياغة الوثيقة الفعلية للتقييم القطري المشترك في نهاية آذار/مارس، ومن المقرر أن تكتمل عملية الموافقة على الوثيقة بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي غضون ذلك، بدأت الحكومة بالفعل في إجراء المشاورات الأولية وأنشأت فريقاً تقنياً سينسق عملية وضع استراتيجيتها الإنمائية. ويتوقع أن يتم الشروع في عملية وضع الاستراتيجية الوطنية فور إنحاز التقييم القطري المشترك.

٣٢ - وهذا الجدول الزمني هو الأنسب حيث أنه من المرجح أن يتزامن مع إنشاء برلمان جديد وحكومة جديدة، ومن ثم فإنه سيوفر الأساس اللازم لتجديد الحوار حول السياسات داخل إطار عملية الفريق الاستشاري. وإنه لأمر ملائم أيضاً أن الانتهاء من هذه العملية يتزامن مع إنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الفنية. وقد كانت دعوات البعثة الثلاث، وهي العدل، والشرطة، وحقوق الإنسان، محل تركيز اهتمامات بعض الأفرقة العاملة التابعة للتقييمات القطرية المشتركة، وستمثل تلك الدعوات أولويات لاستراتيجية التنمية الوطنية المتوسطة الأجل، ولإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وللبرامج التي

يموّلها المانحون. ويتوقع وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في صيغته النهائية في عام ٢٠٠١، والشروع في موامة دورات البرامج في عام ٢٠٠٢.

باء - الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر

٣٣ - ومن بين مبادرات السياسات التي ستنفذ في أعقاب التقييم القطري المشترك قيام الحكومة بإعداد استراتيجية شاملة للحد من الفقر ستوضح في الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، بحسب ما أوصى به مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتشكل الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر الأساس لتوفير التمويل للبلدان في إطار مرفق النمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي، أو من المؤسسة الإنمائية الدولية، كما توفر الأساس للتمويل بالنسبة للبلدان التي ترغب في تخفيف أعباء ديونها. بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد منحت حكومة هايتي الإذن بالشروع في إعداد الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، وشكّلت فريقاً عاملاً فيما سيقوم أفرادها بدور المحاورين التمهيديين لمهمة استكشافية تابعة لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي، يعتزم القيام بها في صيف عام ٢٠٠٠. ونظراً لندرة الإحصاءات الاجتماعية في هايتي، والوقت اللازم الذي يتطلبه جمع البيانات الضرورية لتحديد المؤشرات والمعايير الأساسية لإعداد الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقدران أن الوقت اللازم لإنجاز ورقة شاملة بشأن استراتيجية الحد من الفقر سيستغرق قرابة السنتين. ولذلك، فإن الحكومة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد اتفقوا على ضرورة البدء بورقة مؤقتة بشأن استراتيجية الحد من الفقر تعمل، ضمن أشياء أخرى، على دعم الأنشطة الجارية الهادفة إلى جمع وتجهيز المعلومات اللازمة للشروع في إعداد ورقة شاملة بشأن استراتيجية الحد من الفقر. ويمكن أن تكون الورقة المؤقتة بمثابة أساس للتمويل في إطار مرفق النمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي.

٣٤ - والورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر تتسم بأنها ذات توجه مستقبلي، وتتمركز حول وضع إطار متوسط الأجل للاقتصاد الكلي، ومصفوفة سياسات هيكلية، ترتبط بمؤشرات أداء محددة، تهدف إلى دعم جهود الحد من الفقر. وهي، شأنها شأن التقييم القطري المشترك، تقوم على أساس قطري، ويتم إعدادها بمشاركة واسعة من المجتمع المدني، والمانحين الرئيسيين، وغيرهم من المؤسسات المالية الدولية، كما أنها ترتبط بأهداف التنمية المتفق عليها دولياً. وبالنسبة لهايتي، فإن الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وخطة الحكومة لاستراتيجية التنمية الوطنية المتوسطة الأجل، ستستفيد جميعها من النتائج التي سيتوصل إليها التقييم القطري المشترك، وبخاصة فيما يتعلق بالتحديات الشاملة لجميع السياسات، التي تقف عقبة في وجه النمو السريع والحد من

الفقر. وستأخذ التحضيرات الأولية لهذه الورقة في الحسبان البرامج التي يقوم بها حاليا شركاء آخرون، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، لتحديث الإحصاءات الاجتماعية ومساعدة معهد الإحصاءات الهايبي في الإعداد لتعداد السكان لعام ٢٠٠١. وفي الاجتماع غير الرسمي الأخير للمانحين، والذي عقد بمقر البنك الدولي في واشنطن في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، عبّر المانحون عن رغبتهم في المشاركة الفعالة منذ البداية في عملية إعداد الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، وحثوا على ضرورة استفادة هذه الورقة من التقييم القطري المشترك الذي تتبناه الأمم المتحدة.

خامسا - الاستنتاجات

٣٥ - أحذا في الاعتبار للدور الرئيسي الذي ينبغي أن تنهض به الحكومة المشكلة مشرعيا والبرلمان المنتخب في إيجاد بيئة مواتية للسياسات العامة، فإنه يبدو من الصعب في الوقت الحاضر وضع جدول زمني دقيق لبرنامج دعم واضح المعالم وطويل الأمد لهايبي يمكن أن يحظى بموافقة المجتمع الدولي والحصول على دعمه الفعال، وخاصة بالنسبة لشركاء هايبي الرئيسيين في التنمية. بيد أن العمل الأساسي لمثل هذا البرنامج يتم الآن وضع لبناته من خلال التقييم القطري المشترك المستمر، واعتزام الحكومة المؤقتة وضع استراتيجية تنمية متوسطة الأجل، وورقة متعلقة باستراتيجية الحد من الفقر فيما بعد بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقيام منظومة الأمم المتحدة بإنشاء إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في هايبي في عام ٢٠٠١.

٣٦ - وأحد الشروط الرئيسية لإعداد برنامج دعم من المجتمع الدولي، كما هو مطلوب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١١/١٩٩٩، يتمثل في توفير إحصاءات موثوق بها عن القطاعات الاجتماعية. فالمعلومات التي تنتج عن الدراسات الاستقصائية التي تقوم بها حاليا منظومة الأمم المتحدة ستساعد في إعطاء صورة أوضح عن القيود التي تحد من التنمية الاجتماعية، والتي تواجهها هايبي في الوقت الحاضر. كما ستوفر هذه الدراسات البيانات الأساسية التي تحتاج إليها الحكومة لوضع استراتيجية طويلة الأمد للحد من الفقر، خلال السنتين المقبلتين، استرشادا بالخطوط التي رسمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر.

٣٧ - ويتوقع أن اكتمال هذه المبادرات واستقرار الوضع السياسي، مع بداية العام القادم، عقب عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، سيمكنا منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة من تحديد أنجع السبل لكفالة توفير الدعم الدولي المنسق لجهود التنمية في هايبي على المدى الطويل. وقد يرغب المجلس في أن يستعرض، في دورته لعام ٢٠٠١، الخطوات التي اتخذتها حكومة هايبي، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي تجاه وضع برنامج دعم طويل الأمد لهايبي، والنظر في الطرائق الملموسة لتنفيذه.

الحواشي

- (١) تنفيذ مشروع المنظمة البحرية الدولية رهن بوجود الأموال اللازمة (يجري البحث حالياً عن ٥٠٠.٠٠٠ دولار).
- (٢) تشمل هذه الجهود بالخصوص الأعمال التحضيرية التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تعداد السكان لعام ٢٠٠١، وقيام وكالات الأمم المتحدة المعنية بجمع البيانات المتعلقة بالقطاعات الاجتماعية وتحليلها (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، واليونيسكو) والجهد الذي يبذله البرنامج الإنمائي في تعاونه مع المعهد الهامبتي للإحصاءات من أجل إجراء دراسات استقصائية للأحوال المعيشية وسيبدأ هذا العمل خلال عام ٢٠٠٠ بدعم مالي من حكومة النرويج، وبالتعاون التقني مع المعهد النرويجي للبحث، فافو، بالإضافة إلى مصرف البلدان الأمريكية للتنمية والبنك الدولي. وستجرى هذه الدراسات الاستقصائية بالاقتران مع المبادرات التكميلية المتخذة في هذا المجال والتي يريها الشركاء الآخرون، لا سيما المبادرات التي ترعاها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

المرفق

المساعدة الخارجية: المبالغ المدفوعة مصنفة بحسب الجهة المانحة،

١٩٩٨-١٩٩٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ - مصادر متعددة الأطراف

١-١ منظومة الأمم المتحدة

| الجهة المانحة | ١٩٩٥ | % | ١٩٩٦ | % | ١٩٩٧ | % | ١٩٩٨ | % |
|--|---------|------|---------|------|--------|------|--------|------|
| منظمة الأغذية والزراعة | ١٩٥ | ٠,٠ | ٣٣٥ | ٠,١ | ٦٤١ | ٠,٢ | ٢٢٦ | ٠,١ |
| الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | | | | | ٥٢٤ | ٠,١ | ٢٦٠ | ٠,١ |
| صندوق النقد الدولي | ٢٥ ٧٧٤ | ٤,٨ | ٢٢ ٤٨٦ | ٥,٣ | ٥٥١ | ٠,٢ | ٨٢٨ | ٠,٢ |
| صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية | ١ ٦٧٠ | ٠,٣ | ١ ١٤٣ | ٠,٣ | (٢٠) | ٠,٠ | ٢ ٠٩٩ | ٠,٦ |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | ١٢ ٨٥٨ | ٢,٤ | ١٦ ٨٥٥ | ٤,٠ | ١٦ ٩٤٨ | ٤,٨ | ٩ ٧٥٧ | ٢,٧ |
| منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) | ٤١٠ | ٠,١ | | | | | ٥٥١ | ٠,٢ |
| صندوق الأمم المتحدة للسكان | ٢ ٣٧١ | ٠,٤ | ١ ٤٦٠ | ٠,٣ | ١ ٤٦٥ | ٠,٤ | ٢ ٣٣٠ | ٠,٧ |
| منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) | ٦ ٧٦٥ | ١,٣ | ٧ ٦٩٧ | ١,٨ | ٣ ٩٦٢ | ١,١ | ٢ ٤٥٧ | ٠,٧ |
| برنامج الأغذية العالمي | ٢ ٧٣٠ | ٠,٥ | ٤ ٩٤٠ | ١,٢ | ٢ ٩٩٣ | ٠,٩ | ٥ ٠٩١ | ١,٤ |
| منظمة الصحة العالمية | ٢ ٦٤٩ | ٠,٥ | ٦ ٠٢٨ | ١,٤ | ٤ ٩٥٨ | ١,٤ | ٦ ٦١٠ | ١,٩ |
| البنك الدولي | ٦٧ ٤٥١ | ١٢,٦ | ٦٦ ٢١٩ | ١٥,٦ | ٣٩ ٣٦٦ | ١١,٢ | ٢٨ ٧٥٢ | ٨,١ |
| المجموع، ١-١ | ١٢٢ ٧٧٣ | ٢٣,٠ | ١٢٧ ١٦٣ | ٣٠,٠ | ٧١ ٣٨٨ | ٢٠,٣ | ٥٨ ٩٦١ | ١٦,٥ |

٢-١ مانحون آخرون متعددو الأطراف

| | | | | | | | | |
|--------------------------------|---------|------|---------|------|--------|------|---------|------|
| الاتحاد الأوروبي | ٥٥ ٣٤٤ | ١٠,٤ | ٩٢ ٣٨٤ | ٢١,٨ | ٣٩ ١٩٧ | ١١,٢ | ٥٨ ٣٧٨ | ١٦,٤ |
| مصرف التنمية للبلدان الأمريكية | ٨٧ ٨٥٥ | ١٦,٤ | ٤٩ ٧٧٧ | ١١,٨ | ٥٧ ٣٦٢ | ١٦,٣ | ٦٨ ٥٦٥ | ١٩,٢ |
| المنظمة الدولية للهجرة | ٣٣ | ٠,٠ | ٧٧ | ٠,٠ | | | ٣٣١ | ٠,١ |
| منظمة الدول الأمريكية | ٨٩٠ | ٠,٢ | | | ١ ٧٩٣ | ٠,٥ | ٦٣٩ | ٠,٢ |
| المجموع، ٢-١ | ١٤٤ ١٢٢ | ٢٧,٠ | ١٤٢ ٢٣٨ | ٣٣,٦ | ٩٨ ٣٥٢ | ٢٨,٠ | ١٢٧ ٩١٣ | ٣٥,٩ |

٢ - المانحون الثنائيون

| الجهة المانحة | ١٩٩٥ | % | ١٩٩٦ | % | ١٩٩٧ | % | ١٩٩٨ | % |
|----------------------------|---------|------|---------|------|---------|------|---------|------|
| أسبانيا | | | ١ ١٧٥ | ٠,٣ | ٣ ٢٠٧ | ٠,٩ | ٧٩٧ | ٠,٢ |
| ألمانيا | ٦٥٨ | ٠,١ | | | ٣ ٩٧٧ | ١,١ | ٢ ٩١٢ | ٠,٨ |
| بلجيكا | | | ١ ٣٣٦ | ٠,٣ | ١ ٦٣١ | ٠,٥ | ١ ٧٣٦ | ٠,٥ |
| إقليم تايوان (الصيني) | ٣١ ٢٦٠ | ٥,٨ | ٨ ٦٤٢ | ٢,٠ | ١٢ ٠٠٠ | ٣,٤ | ٤ ٤٠٠ | ١,٢ |
| سويسرا | ٤٤١ | ٠,١ | ٢٧٧ | ٠,١ | ٤٩٦ | ٠,١ | ٢ ٨٤٥ | ٠,٨ |
| شيلي | | | ٣٢٠ | ٠,١ | ٣٦٦ | ٠,١ | ١٤٢ | ٠,٠ |
| فرنسا | ٥٢ ٨٥٩ | ٩,٩ | ٢٣ ٨١٥ | ٥,٦ | ٢٥ ١٤٦ | ٧,٢ | ١٧ ٤٤٠ | ٤,٩ |
| فترويل | ١٥٥ | ٠,٠ | ٢٩ | ٠,٠ | ١١٣ | ٠,٠ | ٤٥ | ٠,٠ |
| كندا | ٤٤ ٢٦٣ | ٨,٣ | ٢٨ ٦٢١ | ٦,٨ | ٣٢ ٥٣٥ | ٩,٣ | ٢٩ ١٢٢ | ٨,٢ |
| كوبا | | | | | ٣٥ | ٠,٠ | ٤١٠ | ٠,١ |
| لكسمبرغ | | | | | | | ١٢٤ | ٠,٠ |
| المكسيك | | | ٢٨٠ | ٠,١ | ٢٨٠ | ٠,١ | ٦٢ | ٠,٠ |
| هولندا | ٣ ١٩٣ | ٠,٦ | ٨٠٨ | ٠,٢ | ١ ٣١٩ | ٠,٤ | ٤ ١٤٩ | ١,٢ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ١٠٠ ١٧٩ | ١٨,٧ | ٤٨ ٧٨٠ | ١١,٥ | ٨٥ ٦٢٥ | ٢٤,٤ | ٩٥ ٥٤٠ | ٢٦,٨ |
| اليابان | ٣١ ٥٤٨ | ٥,٩ | ١٥ ٧٩٨ | ٣,٧ | ٥ ٩٧٩ | ١,٧ | ٧ ٠٢٣ | ٢,٠ |
| المجموع، ٢ | ٢٦٤ ٥٥٦ | ٤٩,٥ | ١٢٩ ٨٨١ | ٣٤,٤ | ١٧٢ ٧٠٩ | ٤٩,٤ | ١٦٦ ٧٤٧ | ٤٦,٧ |

٣ - المنظمات غير الحكومية

| | | | | | | | | |
|---------------------------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|
| عون الطفولة - كندا | ١١٥ | ٠,٠ | ٢٧٢ | ٠,١ | ١٩٩ | ٠,١ | ١٧٩ | ٠,١ |
| الخدمات الكاثوليكية للغوث | | | | | | | ٩٥٩ | ٠,٣ |
| إيكو | ٢٤٣ | ٠,٠ | | | ٩٢ | ٠,٠ | ٧٢ | ٠,٠ |
| وورد و داد | ٢ ٥١٠ | ٠,٥ | ٢ ٢٦٦ | ٠,٥ | ١ ٩١٣ | ٠,٥ | ١ ٩٣٦ | ٠,٥ |
| آخرون | صفر | | ٥ ٩١١ | ١,٤ | ٥ ٦٢٦ | ١,٦ | - | - |
| المجموع، ٣ | ٢ ٨٦٨ | ٠,٥ | ٨ ٤٤٩ | ٢,٠ | ٧ ٨٣٠ | ٢,٢ | ٣ ١٤٦ | ٠,٩ |
| المجموع الكلي | ٥٣٤ ٣١٩ | ١٠٠,٠ | ٤٢٣ ٣٦٦ | ١٠٠,٠ | ٣٥٠ ٤٣٩ | ١٠٠,٠ | ٣٥٦ ٧٦٧ | ١٠٠,٠ |

الحواشي